# قضايا مهمة في القمة الأمريكية - السعودية

يأتي اللقاء المنتظر بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما والعاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في مرحلة حساسة تشهد تحولات إقليمية وعالمية كبيرة وفي ظل العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، إنها مرحلة حساسة يمكن للرئيس باراك أوباما أن يتعامل معها بكل ذكاء.

لقد ظل البلدان - الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية - مرتبطين على مدى أعوام بعلاقة شراكة شملت عديد المجالات - من التجارة والاستثمار إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين.

لقد تضررت سمعة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي بسبب الحربين الفاشلتين اللتين خاضتهما وتجاهلها الواضح لمسار السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. على غرار كل العرب فقد علق السعوديون آمالا كبيرة وبنوا توقعاتهم على قدرة الرئيس باراك أوباما على تحقيق التغيير المطلوب في منطقة الشرق الأوسط.

لقد اتضحت مدى صعوبة هذا المسار. فالرئيس باراك أوباما لايزال يكابد حتى اليوم من أجل تسوية أزمات العقد الماضي من الزمن في ظل وجود كونجرس مناهض للبيت الأبيض وازدياد سياسة التشدد الإسرائيلية وتنامي النفوذ الإيراني والإرث الكارثي الناجم عن غزو العراق وأفغانستان والعراق من دون أن ننسى الأزمة المالية والاقتصادية التي غرقت فيها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر الأسوأ منذ الأزمة المالية الكبرى التي حدثت سنة ١٩٢٩. إن العالم يتحول بسرعة ويفرز جيلا جديدا من التحديات الجسيمة.

يجب أن نبرز على وجه الخصوص اثنين من هذه التحديات الجديدة التي أفرزتها التحولات العالمية الجديدة: تنامي النفوذين الروسي والصيني وسعيهما الآن لإبراز سطوتهما من خلال إظهار قوتهما وخلق المزيد من المشاكل للولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة لها، سواء في أوروبا أو في الشرق الأوسط أو الشرق الأقصى.

لا ننسى أيضا التداعيات الناجمة عن «الربيع العربي» والذي تسبب في زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط، أدى إلى سقوط عديد الأنظمة الحاكمة وبث حالة من الفوضى التي استغلتها إيران وبقية المنظمات المتطرفة والمرتبطة بتنظيم القاعدة في أكثر من منطقة.

لقد أربكت كل هذه التحولات والتحديات الجديدة المملكة العربية السعودية وبقية الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية. إن هذه الدول الحليفة تدرك جيدا أنها لا تملك أي بديل آخر عن الاستمرار في شراكتها الراهنة مع الولايات المتحدة الأمريكية غير أنها تريد اعترافا بما أبدته من صداقة وما قدمته من دعم على مدى أعوام طويلة كما أن هذه الدول الحليفة تريد أن تكون هذه الشراكة متبادلة.

في الحقيقة، لم تلق هذه الدول الحليفة أي اعتراف كما أنها لم تشعر بأن شراكتها مع الولايات المتحدة الأمريكية متبادلة بل إن هذه الدول لم تخف خيبة أملها وإحباطها مما تعتبره تخبطا أمريكيا في التعامل مع التغييرات الجارية في مصر وتنامي التهديد الإيراني وازدياد تدخل نظام طهران في الشئون الداخلية لعديد الدول العربية، إضافة إلى استمرار الحرب الدامية في العراق وفشل سلطات واشنطون في التصدي لحركة البناء الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي قضى على عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

من نتائج انهيار هذه الثقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة لها في منطقة الشرق الأوسط ما أعلنته المملكة العربية السعودية من عزم على «المضي قدما بمفردها». فقد تدخل السعوديون من أجل البحرين واليمن وحاولوا تنظيم وتسليح حركة المقاومة المناهضة لنظام دمشق المدعوم بدوره بقوة من روسيا وإيران وبقية الأطراف الحليفة له. لقد عبرت المملكة العربية السعودية أيضا عن دعمها الكامل للإطاحة بنظام الإخوان المسلمين واستعادة المؤسسة العسكرية لزمام الأمور في القاهرة.

في إطار هذا «التمشي الانفرادي» الذي أعلنته سلطات الرياض، صعدت الصحافة السعودية و بعض الشخصيات السعودية البارزة من الانتقادات العلنية اللاذعة، التي تستهدف الاستراتيجية الأمريكية وتشكك في القيادة الأمريكية وتضفي الشكوك على حقيقة التزامها تجاه الدول الحليفة لواشنطون في منطقة الشرق الأوسط.

تشعر هذه الدول الحليفة بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتجاهلها ولا تستشيرها في أمهات القضايا، كما أنها تعتبر اليوم أن الإدارة الأمريكية الراهنة، وسابقاتها أيضا، قد تعاملت معها وكأنها من المسلمات حيث إن سلطات واشنطون ظلت تتخذ العديد من القرارات التي عادت على الدول الحليفة لها بعواقب وخيمة تسبب في توتر العلاقات بين الطرفين.

إن هذا الوضع ناتج إلى حد كبير عن عدم فهم للحاجيات والثقافات السياسية لكل طرف من الطرفين: الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة لها في منطقة الشرق الأوسط. فالسعوديون لم يدركوا أن الرأي العام الأمريكي قد سئم الحروب وأن الكونجرس الذي تشققه انقسامات حزبية عميقة يستطيع تقييد الرئيس الأمريكي ويمنعه من القيام بأي عمل عسكري انفرادي في سوريا.

أما الأمريكيون الذين يعيشون على بعد ٧٠٠٠ ميل من منطقة الخليج فإنهم لم يدركوا ما يشعر به اليوم الخليجيون العرب من شكوك ومخاوف عميقة حيث إنهم يرتابون كثيرا فيما يعتبرونه سعي إيراني متزايد لتوسيع نفوذ وهيمنة نظام طهران إقليميا.

بقلم:
د. جيمس زغبي *

يبدو أن هذه المخاوف العربية وجدت من يسمعها وهو الأمر الذي جعل الرئيس الأمريكي باراك أوباما يقرر السفر إلى المملكة العربية السعودية من أجل لقاء الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود. لقد ارتبط الشعبان الأمريكي والسعودي بشراكة وثيقة امتدت على مدى عقود كاملة وجمعتهما العديد من المصالح الحيوية المشتركة كما أنهما يواجهان الكثير من التحديات المشتركة. يمكن بذل المزيد من أجل توثيق العلاقات وتعميق فهم كل طرف لحاجيات وتوقعات الطرف الثاني.

لا شك أن أجندة كبيرة من المصالح والمشاغل المشتركة تجمعنا جميعا. الحوار وتنسيق العمل هذا هو الطريق الأمثل من أجل معالجة المشاكل والتصدي للتحديات والمضي قدما إلى الأمام.

آمل أن يكون اللقاء المرتقب بين الرئيس باراك أوباما والملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود مقدمة لمسار من شأنه أن يكرس الحوار الاسراتيجي الأمريكي - العربي على أن يأخذ هذا الحوار صبغة دائمة. إن مثل هذا الحوار الدائم والمستمر من شأنه أن يساهم في إعادة بناء جسور الثقة وتعزيز الشراكة بين الطرفين المتحالفين إذ أن هناك حاجة ماسة إلى مثل هذه الثقة من أجل مواجهة التحديات المتزايدة في خضم هذه الأوضاع غير المستقرة.

يجب أن نعمل معا من أجل وضع الاستراتيجيات المشتركة التي تمكننا من معالجة القضايا العاجلة ذات العلاقة بمصالحنا المشتركة وأمننا الإقليمي. تأتي على رأس هذه القضايا الملحة تنامي نفوذ إيران التي تعمل الآن على تأجيج الانقسامات والنعرات الطائفية واستمرار حرمان الفلسطينيين من حقوقهم التاريخية وكارثة الحرب الدامية في سوريا وانخرام الأوضاع الأمنية الخطيرة في ليبيا والحاجة الماسة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي في مصر وغيرها من التحديات الأخرى.

* رئيس المعهد العربي الأمريكي

# نهاية النظام الطائفي أو بقاء الكيان اللبناني

تنفّس اللبنانيون الصعداء عند صدور مراسيم تشكيل الوزارة السلامية بعد تعثر استمر أكثر من عشرة أشهر. وهناك شبه إجماع أن الأزمة في لبنان مرتبطة ارتباطا عضويا بالأزمة السورية مسقطا بالتالي وهم استقلالية الواقع اللبناني عن سورية. فالتقسيمات المصطنعة من قبل الانتداب الفرنسي سقطت مع الواقع مؤكدة أن سورية ولبنان دولتان لشعب واحد.

وبعيدا عن الاعتبارات العقائدية حول حقيقة الموضوع نستخلص عدة ملاحظات حول ما جرى خلال الأشهر الماضية بل خلال الحقبة الكاملة منذ الاستقلال حتى هذه اللحظة.

الملاحظة الأولى هي أن لبنان يتعرض بشكل شبه دوري إلى هزّات مرتبطة بالتحوّلات الإقليمية وبسبب التركيبة السياسية المبنية على ما يجمع المراقبون والمحللون على تسميته بـ «التوازنات» الداخلية وامتداداتها الخارجية! أي بمعنى آخر أن التبعية للخارج هي السمة الأساسية للكيان. ولكن هذا بحد ذاته شرط ضرورة وليس شرط كفاية لتفسير هشاشة المشهد اللبناني. ما يجعل الارتباط (أو الانكشاف للخارج كتعبير أكثر تهذيبا!) بالخارج ممكنا هو رداءة النخب الحاكمة التي لا تفهم إلا مصالحها الخاصة ولا تكترث للاعتبارات الوطنية، بل أن مفهوم الوطنية مفهوم «نسبي» يتلازم مع مصالح النخب الحاكمة. فما يصلح لها هو يقين المصلحة الوطنية وليس بالضرورة مصالح جماهيرها! نلاحظ أن ثقافة تلك النخب محدودة وتخلط بين شهادة العلم والثقافة كما وصفه بأسلوبه الساخر المفكّر اللبناني منح الصلح حيث «علمهم (أي المثقفون اللبنانيون) شهادة وطموحهم وظيفة وفضائلهم رذائل مؤجّلة»! فلو كانت تلك «الشهادات» مؤشرات علم أو فهم لما ارتكبت الحماقات التي كادت تقضي على الكيان (وما زال الكيان في دائرة الخطر).

الملاحظة الثانية هي أن النظام الطائفي القائم ذريعة لعدم إنجاز الدولة ومؤسساتها. فأمراء السياسة والحرب والمال حسب الحقبة التاريخية يتناوبون على تفريغ مؤسسات الدولة من مضمونها. فلما حاول الرئيس الراحل فؤاد شهاب ترسيخ قواعد الدولة العصرية في لبنان تمرّدت البيوت السياسية عليه خاصة بعد حرب ١٩٦٧. فالخلل الذي أصاب التوازن في المنطقة بسبب الهزيمة أتاح الفرصة للبيوت السياسية للخروج عن التفاهم الذي أرسخه لقاء الرئيس الخالد الذكر جمال عبد الناصر والرئيس الراحل فؤاد شهاب. كما أن هذا التوافق جاء في ذروة المدّ القومي أو المشروع القومي العربي. فمع غياب عبد الناصر وتراجع المشروع القومي دخلت المنطقة حقبة اللا توازن كرّسها خروج مصر من دائرة الصراع العربي الصهيوني وسمح لدور النفط العربي الهيمنة على مسار الأمور في المنطقة. وتفريغ مؤسسات الدولة من مضمونها كانت ضرورة ممهّدة للحرب الأهلية التي استمرت خمس عشر سنة. وهناك من يعتقد أنها ما زالت قائمة ولكن بشكل أكثر برودة ومع تغيّر اللاعبين وصفوفهم! ويمكننا أن نضيف أن تراجع المشروع القومي أتاح الفرصة للنخب اللبنانية لترويج ثقافة الهويات الفرعية المدمّرة. فكان لبنان وما زال المختبر الأهم للتجارب السياسية المدمّرة وخاصة في هذه المرحلة حيث الخطاب الطائفي المذهبي يعلو فوق أي اعتبار.

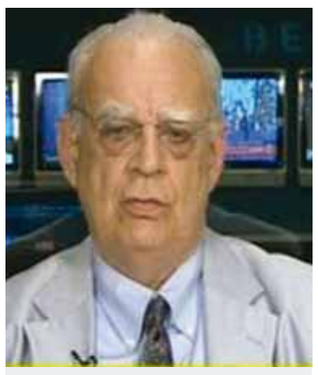

بقلم:
د. زياد حافظ *

الملاحظة الثالثة هي أن لبنان كسائر الدول العربية التي ورثت حدودها ونظامها السياسي من الحقبة الاستعمارية لم يستطع بناء دولة تحافظ على المجتمع والوطن والمواطن. فمازال المجتمع في لبنان كسائر الدول العربية أقوى من مؤسسات الدولة بل أن الأخيرة خاضعة لقوانين المجتمع. لذلك نرى محاولات تتفاوت بالجدّية لإنشاء دولة خاصة بالفئة التي تقوم بها في غياب الدولة المركزية. وشعار «العبور إلى الدولة» هو بالفعل «العبور على الدولة» لمصلحة الفئات المتحكّمة بمكوّنات المجتمع اللبناني.

الملاحظة الرابعة ناتجة عما ذكرناه في الفقرات السابقة. فهناك تناقض بين ثنائية التركيبة الطائفية والكيان اللبناني كرمز لتلك التركيبة. ويعود ذلك التناقض إلى الامتدادات الخارجية للبنية الطائفية. وهذه الامتدادات تعبّر عن مصالح ليست بالضرورة متماهية مع مصلحة «الطوائف» بل توظفها لمصلحتها الخاصة بتلك النخب وإن كانت بعض القيادات الطائفية تتوهم أنها «تستعمل» الامتدادات الخارجية أو «تتقاطع» مصالحها الداخلية مع المصالح الخارجية. إن الامتدادات الخارجية تهدّد تماسك الكيان وبالتالي النظام الطائفي. فإذا تمّ التخلّي عن النظام الطائفي انتفت الأسباب الموجبة للكيان وإذا استمرّ التمسّك بالنظام الطائفي تهدّد الكيان. فمهما كانت الخيارات فهي لعبة صفرية بامتياز. وهذه اللعبة الصفرية تنجر على العلاقات الداخلية حيث «مكاسب» فئات هي «خسارة» لفئات منافسة. لذلك ليس هناك من إمكانية إنشاء «دولة» طالما تتحكّم بها القواعد الفئوية (الطائفية والمذهبية). وإذا أنشئت الدولة فهي بطبيعة الحال ضعيفة لا تستطيع حماية الكيان أو النظام!

يبقى السؤال: هل دعاة إلغاء النظام الطائفي القائم في لبنان يدرون عمّا يتكلّمون؟ هل «دولة المواطنة» التي ينادون بها كفيلة بحفظ الكيان طالما كان تعريف الكيان متلازما بالتوازنات الطائفية؟ كيف يمكن الحفاظ على «التنوّع» إذا ما ألغي النظام السياسي الذي يحفظه؟ وهل باستطاعة أمراء الطوائف التنازل عن امتداداتهم الخارجية والحفاظ على سيطرتهم على جمهورهم وحتى منافسيهم؟ هذه الأسئلة ليست بجديدة ولكنها حتى الآن لم تتطرق إليها النخب سواء أكانت حاكمة أم تدّعي الفكر والثقافة.

المهم هو أن الخطأ التاريخي الذي حصل على يد الانتداب الفرنسي وصل إلى طريق مسدود ولم يعد صالحا للاستمرار.

* أمين عام المنتدى القومي العربي.

عالم يتغير

فوزية رشيد

## أمريكا والخليج العربي
## وحين يرتدّ السحر على الساحر (٢-٢)

□ دائما تحصّن السياسة الأمريكية الخارجية نفسها، بوضع سيناريوهات عديدة وبدائل لتجسيد مشاريعها الاستعمارية، التي تسميها المصالح الحيوية! فإذا فشل السيناريو الأول، جربت ما بعده، حتى ينجح أحدها، ويشارك في وضع تلك السيناريوهات أجهزتها الاستخباراتية ومراكز البحث الاستراتيجية لديها، لتحقيق الهدف، الذي هو يضع في الخلاصة الأخيرة (العرب والإسلام الصحيح) في كفة الاستهداف الخطير، الذي نهايته غاية (التدمير الكلي) وخلق بؤر الصراعات المزمنة، بنشر الفوضى والإرهاب والحروب الأهلية، والاقتتالات الدموية، وضرب الإسلام بالتشيع الإيراني!

□ لهذا سرعان ما تحولت الولايات المتحدة إلى (التفعيل الكامل) لأحد تلك السيناريوهات البديلة، الذي بذرت بذوره في التربة الخليجية والعربية، من خلال (توجيه) إحدى دول الإقليم في اتجاه معين، يجعلها تدور في إطار الوهم، بتوصيفها كإحدى الدول الكبيرة، ومن خلال ذلك التوجيه المعد له جيدا، يحدث الشرخ المطلوب في الجدار الخليجي والعربي، وأحد أهدافه القضاء على الاتحاد الخليجي قبل أن يولد!

□ والمواجهة الحقيقية اليوم في الخليج العربي وفي المنطقة العربية هي مع المشروع الأمريكي المتحالف، بدون استغراب، مع المشروع الإيراني التوسعي، الذي لا يزال البعض يراه جارا بالإمكان التعامل معه! (أدوات) كلا المشروعين عاثت فسادا في العديد من الدول العربية، وفي منطقة الخليج العربي، ولعل الوثائق الكثيرة التي تكشفها اليوم الأجهزة الأمنية «المصرية» في خضم محاكمة «الإخوان»، توضع حجم التورط الأمريكي والإيراني معا، في العبث بأمن مصر، ونشر الأذرع الإرهابية فيها، وحجم تورط «حزب الله» الذراع العسكرية لإيران، في التعاون الكامل مع «إخوان مصر» لتخريب كل أسس الوطن المصري. ومثل «حزب الله حماس»، وحجم دور «الحرس الثوري» الإيراني، داخل غزة نفسها في تدريب العناصر وتهريب الأسلحة الفتاكة إليهم، لتعزيز الإرهاب داخل سيناء وحتى اللحظة! أما دور هؤلاء جميعا في الخليج العربي فحدث ولا حرج!

□ لعل الدروس المستفادة من «الربيع العبري» الذي انطلق بإعداد استخباراتي أمريكي/إيراني/تركي مشترك، لضرب الأوطان العربية، هي دروس ما لم يتم وضعها نصب العين (دائما) فان السيناريوهات التآمرية مستمرة وعبر وسائل مختلفة.

وأهم الدروس اليوم هو زيادة الوعي بهذا المشروع الخطير، والذي استطاع حتى اللحظة عرقلة مفاعليه في كامل دول المنطقة وفي الخليج وفي البحرين بالطبع، وحيث السحر بدأ ينقلب على الساحر الأمريكي.

أولا: بدأ ذلك بالموقف الخليجي «الرباعي» من أحداث مصر في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وحيث أخذ الطرفان الخليجي والمصري بدعم العلاقات التي تكاد توضح أنها استراتيجية وليست وقتية، وهو موقف استطاع فرملة المخطط الأمريكي.

ثانيا: أخذت السعودية بتوسيع دائرة فاعليتها السياسية في المنطقة وفي العالم، وفي أخذ موقف استراتيجي أيضا من أحداث البحرين والمساندة الكاملة للدولة البحرينية،وهي فرملة سابقة للمخطط في الخليج.

ثالثا: أعلنت السعودية عددا من التنظيمات المتأسلمة باعتبارها تنظيمات إرهابية (الإخوان، القاعدة، داعش، النصرة، حزب الله السعودي، الحوثيين)، وهذا يضع أمريكا أمام مصداقية حربها على الإرهاب بعد أن اتضح أنها تدعمه ولا تحاربه!

رابعا: بدأ التوجه في البحرين والسعودية إلى إقامة تحالفات جديدة مع الدول الشرقية الآسيوية (الصين، الهند، باكستان، اليابان وهلمجرا) مما يخفف من عبء التحالف الذي أثبت غدره مع الولايات المتحدة أو الاكتفاء بالغرب، وهي فرملة من نوع آخر أيضا!

خامسا: للمرة الأولى يجتمع الوعي الشعبي في مصر والخليج ودول أخرى مع الوعي الرسمي تجاه أمريكا، ومعرفة دورها العدائي التآمري على تفتيت المنطقة ودولها وشعوبها، وفي هذا أمر جديد وجلل بالنسبة للدولة الغادرة، التي نجحت طويلا في تخدير الأنظمة العربية بوهم التحالف معها والحفاظ على سيادة دولها، وتخدير الشعوب بدعمها على الديمقراطية!

□ ولأن الفترة الراهنة مليئة بالأحداث، وسخونتها لم تبرد بعد، فان اجتماع الوعي الشعبي والوعي الرسمي بالدور الأمريكي (المعادي للعرب وللإسلام)، كإستراتيجية أمريكية وغربية ثابتة)، ومحاولة الإجهار بالتحالف مع إيران، وبعض الدول العربية الموهومة بالانضمام إلى هذا (الحلف الغادر) سيكشف المزيد عبر المرحلة القادمة، ولكن المؤكد أن السحر الذي بدأ ينقلب على الساحر، لن يقف تأثير انقلابه عليه في الحدود الراهنة المنظورة، وإنما المرحلة تحمل معها جنين تحالفات عربية –عربية جديدة، وعلى أسس مختلفة، مثلما تحمل معها جنين تحالفات خليجية-دولية، وعربية-دولية، (قد تغيّر مسار السحر الأمريكي نهائيا) ليتجه إلى صدرها وينقلب عليها بشكل أكثر تأثيرا، ودائما نقول: ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين. أما عن زيارة أوباما للسعودية فانها زيارة بعد سقوط القناع الأمريكي والتعامل سيكون حتما وجها لوجه!

أفق

عبدالله خليفة

## صراعاتُ الوعي
## العربي تاريخياً (٢)

قامت الفلسفاتُ في العصر الوسيط الإسلامي بخلق وسائطَ غيبية متعددة في المشرق الإسلامي، ثم في المغرب الذي أخذ يتخلّصُ من هذه الوسائط بحكم توجهه السني العقلي، بحيث غدت فلسفة ابن باجة – ابن رشد تشقّ الطريقَ نحو مثالية موضوعية صافية من الغيبيات المشرقية الواسعة.

لقد استغرقت العمليةُ بين التكوين الديني الصوري القصصي الميثولوجي الحكمي، وبين تكون الفلسفة المثاليةِ بمعمارها التعددي المفاهيمي عدة قرون، ثم إلى أن تكونَ مثاليةً موضوعية جنينية في الأندلس على بضعة قرون أخرى. وهذه المثالية الموضوعية الجنينية ترحلت إلى أوروبا لتبدأ رحلةً جديدة في بُنى اجتماعية مختلفة وتكونَ فتيل النهضة الفكري فيها.

وحين وصلت الفلسفةُ من أوروبا إلى العرب والمسلمين محملةً بكل هذا الزخم التحولي المتضافر الداخلي، فإنها لم تُفهم من قبل الجيل الأدبي، جيل التنوير الأول، فقد كان تاريخُ أوروبا الوسيط والنهضوي والمعاصر معروضاً أمامه، بشكل غامض، بحيثيات سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية، فكانت الوقائع الاجتماعية المباشرة كمظاهر التقدم في مختلف جوانب الحياة هي الطافحة على سطح الوعي النخبوي، وهذا ما كان يمثل له صدمةً على صعيد أنه كان عبر موروثه يعتبرُ نفسَه محور العالم والبقعة الأكثر حضارة فيها، ودينه يمثل أرقى تكون فكري.

ومن هنا كان هذا الوعي ينقلُ وقائعَ الحياة والثقافة بعناصرها المشتتة متقبلاً المظاهرَ الحديثة الأكثر وظيفيةً ونفعيةً والتي تغدوَ عبر التجارة مستخدمةً في حياته، محتفظاً ببنائه التقليدي المحافظ، حيث يعبرُ هذا الاحتفاظ عن جانبي الاستخدام الوظيفي وبقاء أسس النظام التقليدي التي تسيطرُ عليه القوى الاجتماعية العليا، ومهما كانت التغيرات السياسية التبدلية في هذه القمة فإنها لم تغير هذا البناء، إن لم تحافظ عليه بقوة أشد.

من هُنا كان الوعيُ التنويريُ أدبياً ثقافياً تقنياً عاماً، لا يستطيع أن يطرحَ المنظورَ الفلسفي الواسع الشامل النقدي، وأن يشكل نظرات عامة إلى الوجود، حيث إن وجودَهُ الاجتماعي هو ذاتهُ مقلق وغير مفهوم له.

فكان عليه أن يعي أساسيات وجوده (الوطني) أولاً، أي أن يقومَ بخلق لُحمة في بنائه السياسي التابع والمتخلف، وهو أمرٌ يجعلَ البنىَ العربية والإسلامية المفتتة تقومُ ولهذا فإن الاحتكاك بأوروبا كان يتيحُ استخدامَ بعض الأسس السياسية الاجتماعية الأوروبية في العمل لتشكيل هَذه البُنىَ، وكل بنية عربية وإسلامية لها ظروفها وسيرورتها الخاصة، والمتداخلةُ مع السيرورات الأخرى كذلك.

إذن كان الوعي وهو يشكلُ البنيةَ العربية التقليديةَ – الحديثة، يمرُ بمرحلة التأثر الأوروبي – والعودة إلى الماضي، عبرَ استخدام مفهومَ النهضة، وهو الذي كان يتيحُ استعارةَ الأشكال الأورَوبيةِ وتركيبها فوق الجسد القديم، مع الزعم بأنه يتحدث، فهو يغرفُ من الماضي (المجيد)، وكذلك يستفيد من الخبرة الأوروبية، التي كانت (وليدة التأثير العربي).

ولكن لم يكن يدرسُ هذا التداخلَ العربي – الغربي في سيرورته التاريخية المعقدة والمتوارية، أي أن يدرسَ رحلة المثالية الموضوعية وتبدلاتها العميقة في أوروبا، من الرشدية المُلاحقة إلى الديكارتية المنفصلة كثيراً عن تقاليد الفلسفة الدينية للعصر الوسيط.

إن ثمة عدةَ قرون أخرى بين الرشدية المُلاحقة وبين الديكارتية الأوروبية، وهذه السيرورةِ لن تُدرس عبر هذا الوعي الأدبي – الفني العربي وهو يقابلُ أمثالَه في الإنتاجين الأوروبي والعربي القديم، لكن هذا الدرسَ المتعددَ الأشكال سوف يضعُ مادةً ثقافية كبيرة للمرحلة التالية وهي مرحلةَ الوعي الفلسفي.

وهناك عناصرٌ فلسفيةٌ مشتتة في داخل هذه المرحلة، فكان التأكيدُ على الخلق الإلهي للعالم، يتداخلُ معَ الإيمان بالضرورات الموضوعية للوجود، وهو أمرٌ يشيرُ إلى هذهَ الثنائية بينَ الجذور المتواصلة الحضور، أي بين النظام المحافظ بصَورة الألوهيَة المطلقة التي صنعها خلال سيطرته الطويلة، وبحكامهَ المطلقينَ، وببنَائه الاجتماعي الذكوري – الارستقراطي – وثقافته السحرية – الدينية، وبين ضرورات التحديث التقنية.

فكان التقنيون فوق الجسد المحافظ يستوردون المنجزات البنائيةَ والتقنية والأدبية والديكورية الخ.

إن فكرةَ الخلق الإلهي والسببية المحدودة، تماثل وعملية التداخل العربي – الغربي في مرحلة الاستعمار والتجارة وإنتاج المواد الخام، فهما تتيحان الحفاظَ على النظام التقليدي بأسسه الدينية، التي يتم تصورها بأنها(جوهر الأمة)، وأيضاً بتطويرَ بعض الجوانب في الحياة الأكثر إلحاحاً كتغيير الحرف ونمط المدن والإدارة ونظم التعليم الخ.

إن الحوارَ بين فرح انطون ومحمد عبده يمثلُ هنا ذروة الصراع الفكري، والمثقفان المعبران خلال هذا الصراع يكشفان لنا حول ابن رشد، كيفية عدم حسم الوعي العربي استيعاب لحظة ابن رشد وتجاوزها تاريخياً، بمعنى ضرورة قراءتها في تطورها التاريخي العربي – الأوروبي، فقد غدت لحظة ابن رشد وفلسفته متجاوزة تاريخياً في الإنتاج الغربي عموماً، وحتى في الفلسفات المثالية الموضوعية، ودع عنك الفلسفة الهيجلية والماركسية.

أي أن فلسفةَ ابن رشد وصلت إلى فكرة تحييد صورة الإله المهيمنة على الوجود والمتدخلة، والتي تعكسُ المجتمع العربي الرعوي – الزراعي البسيط، عبر هذا التداخل الذي أقامه ابنُ رشد بين الأرسطية ومنجزات الحداثة الإسلامية.

لكن هذه الفلسفة الرشدية لم تدخل في القوانين الموضوعية المتجسدة في تكون الطبيعة والمجتمع، أي بفهم الحركة، وأن تلعب دوراً في تطوير الحرف والصناعة والمدن.

وهذا ما جرى أوروبياً، فكان أمامَ الفلسفة المثالية الموضوعية الإسلامية مادةً ثقافية غنية.

ولكن في لحظة الصراع حول فلسفة ابن رشد عادت القضايا القديمة للفلسفة العربية، من دون استيعاب لمفرداتها ومراحلها ومضامينها، إذ تمظهرَ الحوارُ حول الخلق الإلهي ومداه، وتردد فرحُ أنطون بين مثالية موضوعية وعودة لهيمنة النجوم والكواكب.

يعبرُ هذا الحوارُ عن البحث في السببيات وبمدى قدرة العقل على تحدي اللاعقل، وتثبت كذلك تردد العقلَ بشكله الديني والليبرالي عن معركة العقل الحاسمة وعدم استيعابه للعلوم المختلفة فهو نتاجٌ لتراكم نهضوي بسيط.

إن المثاليةَ الموضوعيةَ هنا عبر تجسيدها عند الإمام محمد عبده لم تتجرد كلياً، أي لم تصبح ذات مفاهيم مجردة واسعة وكلية، بحيث تدخل في تحليل الوجود تحليلاً مفاهيمياً مجرداً فتجعل القانون الكلي الشامل بلا استثناء، وتدخل بالتالي في كشف قوانين الطبيعة والمجتمع العربي الإسلامي الإنساني.

لكن هذه العمليةَ كانت أكبر من قدرات الإمام الذي أخذ يوقف ثوريته الدينية ويلتحق بالنظام الإقطاعي المذهبي، وعبر رؤية إصلاحية جزئية.

إن ما حدسهُ السيدُ جمال الدين الأفغاني بضرورة إيجاد ثورة بروتستانتية في الإسلام هو أمر ظل في مجال الحدس، وهو يعبرُ هنا عن ضرورة تشكيل ثورة ديمقراطية في الإسلام، عبرت عن قصورها تلك الاجتهاداتُ الفقهية الجزئية، وعدم تشكيل مثالية موضوعية تامة التكوين، وهو أمرٌ يتطلب الغوص في التاريخ والقرآن والبنى الاجتماعية.

أي أن (البروتستانتية) الإسلامية هنا هي استكمال للوعي الاجتهادي السني التحديثي باتجاه المفارقة عن الإقطاع المذهبي في الجسم الديني الأساسي للمسلمين.

إذن فإن ذاك القصور نجده في العلمانيين والليبراليين الذين وسعوا عمليات التحليل الاجتماعي والسياسي للبنى العربية التقليدية واعتمدوا على الاستيراد التقني.

لقد توصل فرح أنطون إلى مثالية موضوعية تامة عن قانونية الوجود بدون القبول بخرق لهذه القوانين، وكان هذا يتطلب الغوص في تجسيد هذه المثالية الموضوعية على النصوص الدينية والمجتمع، ولكن هذه العملية لم تبدأ، لأنه انشغل بقضايا الحياة الاجتماعية والسياسية بدون ربطها بمقولات الفلسفة.

abdullakalifaboflasa@yahoo.com